

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 407 @ تَنْزِيلُ الْأُجْرَةِ : يَجُوزُ تَنْزِيلُ الْأُجْرَةِ فَلَوْ حَطَّ

الْمُؤْجَرُ الْأُجْرَةَ وَأَنْزَلَهَا ، أَوْ أَبْرَأَ الْمُسْتَأْجِرَ مِنْ
بَعْضِهَا فَإِنْ كَانَتْ الْأُجْرَةُ دَيْنًا وَقَعَ ذَلِكَ فِي مُدَّةِ الْإِجَارَةِ
; صَحَّ وَلَحِقَ بِأَصْلِ الْعَقْدِ (اِنْطُرُ الْمَادَّةَ 256) . أَمَّا إِذَا
وَقَعَ بَعْدَ مُرُورِ الْمُدَّةِ ; فَلَا يَلْحَقُ بِهِ . وَإِنْ كَانَتْ الْأُجْرَةُ
عَيْنًا فَلَا لِإِبْرَاءِ مِنْهَا غَيْرُ صَحِيحٍ (الْأَشْيَاءُ ، الْحَمَوِيُّ) . * *
* * * (الْمَادَّةُ 440) : الْإِجَارَةُ الْمُضَافَةُ صَحِيحَةٌ وَتَلْزَمُ قَبْلَ
حُلُولِ وَقْتِهَا . بِنَاءً عَلَى مَا لَيْسَ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ فسخُ
الْإِجَارَةِ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ : مَا أَنْ وَقْتُهَا . تَصَحُّ الْإِجَارَةُ
الْمُضَافَةُ وَتَلْزَمُ قَبْلَ حُلُولِ وَقْتِهَا عَلَى قَوْلٍ ; لِأَنَّ الْعَقْدَ
قَدْ انْعَقَدَ بِحَقِّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنْعَقِدًا بِحَقِّ
الْحُكْمِ فَلَوْ كَانَ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ حَقُّ الرُّجُوعِ كَانَ ذَلِكَ
مُؤَدِّيًا لِلْإِبْطَالِ حَقِّ الطَّرْفِ الثَّانِي (الشَّيْلِيُّ) (رَاجِعُ
الْمَادَّةَ 82) . غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ قَبْلَ حُلُولِ ذَلِكَ الْوَقْتِ
تَسْلِيمُ الْمَأْجُورِ لِلْمُسْتَأْجِرِ . اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ : قَدْ حَصَلَ
اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي صِحَّةِ هَذِهِ الْإِجَارَةِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ
بِجَوَازِهَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِبُطْلَانِهَا وَالْمَجْلِسَةُ عَلَى قَوْلِ الْأَوَّلِ
حَسَبَ قَوْلِهَا (صَحِيحَةٌ) وَقَدْ انْقَسَمَ الْقَائِلُونَ بِجَوَازِهَا إِلَى
قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَقُولُ بَعْدَمَ لُزُومِهَا ، وَقِسْمٌ يَقُولُ بِلُزُومِهَا .
فَعَلَى الْقَوْلِ بَعْدَمَ اللَّزُومِ إِذَا بَاعَ الْمُؤْجَرُ الْمَأْجُورَ لِآخَرِ
قَبْلَ حُلُولِ وَقْتِ الْإِجَارَةِ نَفَذَ الْبَيْعُ وَبَطَلَتِ الْإِجَارَةُ . وَعَلَى
الْقَوْلِ بِاللَّزُومِ لَا يَنْفُذُ الْبَيْعُ وَيَجْرِي فِي الْإِجَارَةِ حُكْمُ
الْمَادَّةَ 590 وَالْمَجْلِسَةُ هِيَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ حَسَبَ قَوْلِهَا (وَتَلْزَمُ)
وَفِي هَذِهِ الْمَادَّةَ حُكْمَانِ : 1 - كَوْنُ الْإِضَافَةِ فِي
الْإِجَارَةِ صَحِيحَةً وَمُعْتَبِرَةً وَمُتَّفَرِّعٌ عَنْ هَذَا الْحُكْمِ
الْمَسْأَلَةُ الْآتِيَّةُ : إِذَا قَالَ رَجُلٌ لِآخَرٍ : اسْتَأْجَرْتُكَ غَدًا
لِتَخِيْطَ لِي هَذَا الرِّدَاءَ فَخَاطَهُ لَهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ ; فَلَيْسَ لَهُ

أُجْرَةٌ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ صَحِيحَةٌ فِي الْإِجَارَةِ وَالْوَقْتُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لَمْ يَحِلَّ فَيَكُونُ مُتَبَرِّعًا . 2 - لُزُومُ الْإِجَارَةِ الْمُضَافَةِ وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ أَنْزَاهُ لَيْسَ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ فَسْخُ الْإِجَارَةِ أَوْ بَيْعُ الْمَأْجُورِ ، أَوْ هَبَّتُهُ وَتَسْلِيمُهُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ مَا أَنْ وَقْتُهَا فَإِذَا بَاعَهُ ، أَوْ وَهَبَهُ وَتَسْلَمَ لَهُ ؛ فَلَا يَنْفُذُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 590) ؛ لِأَنَّهُ كَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ 114 أَنَّ الْإِجَارَةَ مِنَ الْعُقُودِ السَّلَازِمَةِ لِكِرَالِ الطَّرَفَيْنِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً بِحَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ الْآنَ ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَهَا مُقَرَّرٌ فِي الْآتِي . كَذَلِكَ لَوْ أَجَرَ آخَرُ دَابَّتَهُ لِيَرْكَبَهَا فِي الْغَدِ ثُمَّ أَجَرَهَا مِنْ غَيْرِهِ ؛ فَلَا يَكُونُ الْإِجَارُ الثَّانِي مُعْتَبَرًا كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي الْمَادَّةِ 589 أَيْ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ عِنْدَ حُلُولِ الْوَقْتِ نَقْضُ الْإِجَارَةِ الثَّانِيَةِ . صَحَّةُ إِضَافَةِ فَسْخِ الْإِجَارَةِ : فَكَمَا تَصِحُّ الْإِضَافَةُ فِي الْإِجَارَةِ تَصِحُّ فِي فَسْخِهَا فَلَوْ قَالَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ : قَدْ فَسَخْتُ الْإِجَارَةَ فِي ابْتِدَاءِ الشَّهْرِ الْفُلَانِي أَنْفَسَخْتُ فِي ابْتِدَاءِ ذَلِكَ الشَّهْرِ وَعَلَى هَذَا قَوْلُ الْمَادَّةِ 494 (وَإِنْ قَالَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ : فَسَخْتُ الْإِجَارَةَ اعْتِبَارًا مِنَ الشَّهْرِ الْآتِي تَنْفَسِخُ عِنْدَ حُلُولِهِ) . أَمَّا الْإِجَارَةُ الْمُعَلَّاقَةُ ؛ فَلَا يَسْتَوْفِي بِصَحِيحَةٍ ؛ لِأَنَّ تَعْلِيلَ التَّامِّلِ عَلَى شَرْطِ بَاطِلٍ ، وَالْمَنْفَعَةُ فِي الْإِجَارَةِ وَالْأُجْرَةُ مِنَ التَّامِّلِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ ، الْهِنْدِيَّةُ ، الشَّيْلِيُّ ، الْبَزَّازِيَّةُ) وَذَلِكَ كَأَنْ يَقُولَ لِآخِرٍ : إِذَا حَضَرَ فُلَانٌ فَقَدْ أَجَرْتُكَ دَارِي ؛ فَلَا حُكْمَ لِلْإِجَارَةِ وَلَوْ حَضَرَ ذَلِكَ الشَّخْصُ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 408) فَرَقُ : بَيْنَ الْإِضَافَةِ وَالتَّعْلِيلِ : إِنَّ التَّصَرُّفَ فِي صُورَةِ الْإِضَافَةِ إِلَى زَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ يَنْعَقِدُ عَلَى أَنَّهُ سَبَبٌ لِلْحُكْمِ فِي الْحَالِ . إِلَّا أَنْ حُكْمَ